مركز الميزان لحقوق الإنسان
وحدة البحث الميداني

من الميدان

تقرير حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهر يناير2012

فهرس المحتويات

مقدمة 3
توطئة قانونية 4
خلاصة إحصائية 7
استخدام القوة المفرطة والمميتة 8
القصف الصاروخي والمدفعي 8
أولاً: المنطقة المقيدة الوصول برياً: 10
أولاً: استهداف التجمعات السلمية 10
ثانياً: استهداف المدنيين قرب حدود الفصل 12
ثالثاً: عمليات التوغل في المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة 13
ثانياً: المنطقة المقيدة الوصول لها بحرياً: 14
استهداف الصيادين 14
الاعتقال والحجز التعسفي 15
الحركة على المعابر 17
الخاتمة 21

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف السكان المدنيين وممتلكاتهم في قطاع غزة خلال شهر يناير 2012، وارتكبت انتهاكات لمبادئ حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني. يستعرض هذا التقرير الانتهاكات الإسرائيلية وفق التسلسل الزمني لوقوعها، وذلك وفقاً لعمليات الرصد والتوثيق التي قام بها مركز الميزان لحقوق الإنسان في قطاع غزة.

ويتناول التقرير حالات القتل واستهداف المدنيين الفلسطينيين والأحداث التي تسببت في قتل فلسطينيين في إطار النشاطات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، في قطاع غزة، حيث تقوم قوات الاحتلال باستهداف الفلسطينيين، ممن تدعي أنهم مطلوبين لديها، أو من يتصادف وجودهم في مناطق قريبة من الحدود، دون أن تكترث لقواعد القانون الدولي الإنساني.

ويستعرض التقرير الانتهاكات الموجهة ضد الصيادين الفلسطينيين، سواء تلك التي تأتي في إطار الحصار الشامل الذي تفرضه قوات الاحتلال على القطاع، أو استهدافهم بإطلاق النار الاعتداء على قواربهم وممتلكاتهم وإهانتهم في عرض البحر.

وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير استهداف تلك القوات للصيادين ومنعهم من مزاولة عملهم من خلال استمرار حرمانهم من تجاوز ما مسافته (3) أميال بحرية عن شاطئ غزة، واستهدافهم المتكرر بإطلاق النار وملاحقتهم بالزوارق الحربية المطاطية حتى شاطئ البحر.

ويبرز التقرير الاستهداف المنظم للمدنيين وممتلكاتهم في المناطق القريبة من الحدود، في إطار سعي قوات الاحتلال إلى فرض منطقة أمنية عازلة تصل إلى أكثر من كيلو متر على طول الحدود الشرقية والشمالية داخل القطاع. و يترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يمتلكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

ويرصد التقرير عمليات التوغل المتكررة التي تستهدف المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة، والسكان المدنيين وممتلكاتهم والأراضي الزراعية. ويشير التقرير إلى أن الفترة التي يغطيها شهدت وقوع (4) عمليات توغل، في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بتجريف عشرات الدونمات الزراعية، كما أن تكرار عمليات التوغل حرم مئات المزارعين من الانتفاع من أراضيهم الزراعية القريبة من الشريط الحدودي، خشية تعرضها للتجريف وضياع مجهودهم وتكبدهم خسائر جديدة.

ويتناول التقرير الهجمات الصاروخية والمدفعية التي تستهدف مناطق مختلفة من قطاع غزة، حيث لا زالت تلك الهجمات تتسم بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني ذات الصلة، حيث يظهر عدم اكتراثها بالأضرار التي تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم، بما في ذلك قصف منازل سكنية.

ويظهر التقرير مواصلة قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين وعمال جمع الحصى والركام.

ويستعرض التقرير القيود المفروضة على حركة المعابر التي تربط قطاع غزة بالعالم الخارجي، حيث تواصل قوات الاحتلال إغلاق المعابر، وتفرض قيوداً مشددة على حركة البضائع والأفراد، مما تسبب في ارتفاع خطير في نسبة البطالة والفقر.

ويقدم التقرير معلومات إحصائية حول آثار الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة خلال شهر يناير 2012، ويسعى إلى تسليط الضوء على الظروف التي وقعت فيها انتهاكات القانون الدولي من خلال سرد مجرياتها والظروف التي حدثت فيها.

توطئة قانونية

أصبحت الانتهاكات الإسرائيلية لقواعد القانون الدولي في المناطق الفلسطينية التي احتلها في العام 1967 أكثر تنوعاً وتعقيداً وعنفاً. وقد أخذت هذه الانتهاكات منحىً خاصاً منذ أن نفذت إسرائيل خطة الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، والتي انتهت بتاريخ 12 أيلول (سبتمبر) 2005. ويظهر ذلك جلياً من خلال عمليات المراقبة الميدانية التي يقوم بها مركز الميزان لحقوق الإنسان، حيث ترتكب قوات الاحتلال انتهاكات منظمة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة ومجمل قواعد القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في قطاع غزة، مدعيةً أنها لم تعد قوة احتلال تتحمل مسئوليات قانونية تجاه القطاع بعد تنفيذ هذه الخطة. غير أن مجمل التحليل القانوني، بما في ذلك مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر، يؤكد على أن إسرائيل واصلت ممارسة مستوى من السيطرة الفعلية على قطاع غزة يبقي عليها كدولة احتلال، بما يعنيه ذلك من انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني المتعلق بالاحتلال على علاقتها بقطاع غزة.

يرمي القانون الدولي الإنساني، وبشكل خاص اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب للعام 1949، إلى توفير الحماية للمدنيين وممتلكاتهم أثناء حالات الحرب والنزاع المسلح والاحتلال. وعليه فإن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها للأراضي المحتلة، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم وألا تغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

ومن القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني أن الأعيان المدنية (المباني والممتلكات المدنية) يجب أن تكون بمنأى عن أي استهداف من جانب القوات المحتلة ويحظر تماما التعرض لها ويجب أن تتوفر لها الحماية الكاملة. كما وأن هناك قيود صارمة وتحريم كامل لاستخدام وسائل قتالية وأسلحة معينة في العمليات الحربية وبالتأكيد في حالة احتلال الأراضي. كما يحظر معاقبة السكان جماعياً ومحاصرتهم ومنع أو عرقلة الإمدادات الإنسانية لهم. وبشكل أساسي إن استخدام القوة من جانب قوة الاحتلال يجب أن يراعي مبدأين أساسيين وهما:

مبدأ الضرورة العسكرية

يجيز القانون الدولي، للقوات المتحاربة، عدم الالتزام ببعض الواجبات التي يلقيها القانون الدولي الإنساني عليها في بعض الحالات، بيد أن هذا التحلل ليس، ولا يمكن أن يكون، مطلقاً، بل هو محكوم بمجموعة من القيود التي يعتبر توفرها شرطاً لعدم الالتزام بالقواعد وفقط للمدة التي تتوافر فيها هذه الشروط. أحد هذه الشروط هو توفر ضرورة عسكرية قاهرة لا تترك للقوة القائمة بالاحتلال مناصاً من عدم الالتزام بالقواعد. وقد أجمع مفسرو اتفاقية جنيف الرابعة على أن مبدأ الضرورة العسكرية يعنى كل الإجراءات الضرورية التي تحقق هدفاً عسكرياً تقتضيه العمليات الحربية على الأرض. والاقتضاء هنا يعني أن تحقيق الهدف من الحرب لا يمكن أن يتأتى دون القيام بهذا العمل. كما يعني الاقتضاء (في بعض الأحيان) التحلل من بعض القيود، على أن لا يكون الهدف من التحلل هو أن يتخذ التدمير كعقوبة جماعية أو كرادع فقط. غير أن مبدأ الضرورة الحربية لا يمكن أن يستقيم دون التعامل معه بالتوازي مع مبادئ أخرى، كالتناسب والتمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، وعدم انتهاك قواعد القانون الدولي العرفي غير القابلة للانتقاص، مثل حظر التعذيب وتعمد استهداف المدنيين، والتهجير القسري وغيرها.

- **مبدأ التناسب والتمييز**

يأتي مبدأ التناسب كمقيد لمبدأ الضرورة الحربية، حيث أن وجود الضرورة الحربية، لا ينفي ضرورة أن تتناسب الأعمال العسكرية والأساليب والأسلحة المستخدمة مع الأهداف العسكرية المرجو تحقيقها، لذا فإنه يجب أن تبقى محظورة تلك الأعمال التي قد ينتج عنها خسائر في الأرواح والممتلكات، التي ليست لها علاقة بالعمليات أو بالنتائج المتوقع تحقيقها، أو التي يتوقع أن تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم أضراراً كبيرة.

كما يجب على القوات المتحاربة – في سياق تنفيذها للعمليات الحربية – أن تميز بين الأهداف المدنية وغيرها من الأهداف، وكذلك التمييز في استخدام وسائل القوة، من حيث الأساليب أو الأسلحة المستخدمة، بما يضمن إحداث أقل أضرار ومعاناة ممكنة.

وتؤكد قواعد القانون الدولي على مجموعة من المبادئ الإنسانية التي يقصد بها حماية المدنيين وأرواحهم وكرامتهم، ومنحهم فرصة لعيش حياة اقرب ما يكون إلى الطبيعية حتى في ظل النزاع المسلح والاحتلال، بما في ذلك حماية وتشغيل الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم، والمياه وغيرها دون إبطاء. وتنص المادة 23 من الاتفاقية على أن كل طرف من الأطراف السامية المتعاقدة على الاتفاقية يجب أن يكفل "حرية مرور جميع إرساليات الأدوية والمهمات الطبية ومستلزمات العبادة المرسلة حصراً إلى سكان طرف متعاقد آخر المدنيين، حتى لو كان خصماً. وعليه كذلك الترخيص بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفساوات".

وتنص المادة 33 من الاتفاقية على أنه "لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصيا. تحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب. السلب محظور. تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتحظر المادة 53 من الاتفاقية تدمير الممتلكات حيث تنص على أنه "يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير."

وتعتبر المادتان 146 و147 من الاتفاقية من أهم موادها بالنظر إلى أنهما تحددان مجموعة من الجرائم كانتهاكات جسيمة للاتفاقية وهي ما تعتبر جرائم حرب، يجب ملاحقة مقترفيها وتقديمهم للمحاكمة في محاكم أي طرف من الأطراف السامية. تنص المادة 147 على أن الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية تشمل"أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي والنقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقا للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

أما المادة 146 فتنص على "تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة بأن تتخذ أي إجراء تشريعي يلزم لغرض فرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف إحدى المخالفات الجسيمة لهذه الاتفاقية ... يلتزم كل طرف متعاقد بملاحقة المتهمين باقتراف مثل هذه المخالفات الجسيمة أو بالأمر باقترافها، وبتقديمهم إلى محاكمة، أيا كانت جنسيتهم. وله أيضا، إذا فضل ذلك، وطبقا لأحكام تشريعه، أن يسلمه إلى طرف متعاقد معنى آخر لمحاكمتهم مادامت تتوفر لدى الطرف المذكور أدلة اتهام كافية ضد هؤلاء الأشخاص."

سياسة الحصار والقانون الدولي:

تشكل القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة السكان والبضائع حجر الزاوية في سياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة، وهي المسبب الرئيس لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان في القطاع. فإلى جانب كون هذه السياسة تقييداً غير مشروع للحق الأساسي في الحركة والتنقل كما كفلته المواثيق الدولية لحقوق الإنسان،[1] فإنها تتسبب في وقوع انتهاكات خطيرة لجملة من الحقوق الأخرى. وأثبتت تجربة سنوات عديدة أن أثر هذه السياسة على الاقتصاد كان مدمراً، وهي بذلك تنتهك الحق في العمل [2]، والحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم للفرد وأسرته[3]. كما يشكل فرض قيود على وصول إمدادات الغذاء، والوقود، والدواء والأجهزة والطواقم الطبية، والمواد التعليمية

[1] راجع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[2] راجع المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

[3] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أقرت اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، المنبثقة عن اللجنة الخاصة بمراقبة تطبيق أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام الرابع الخاص بالحق في السكن، والذي يحدد فيه المواصفات الدنيا الواجب توافرها في السكن كي يصبح مناسباً من منظور حقوق الإنسان،

والمناهج الدراسية، والمعدات اللازمة للصرف الصحي وحماية البيئة، انتهاكات للحق في الغذاء [4]، والحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والجسمية [5] ، والحق في التعليم المناسب [6]، والحق في العيش في بيئة صحية، وهي مسئوليات تقع على عاتق إسرائيل كما قررت محكمة العدل الدولية في قرارها المتعلق بقانونية بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، والذي أكدت فيه على أن إسرائيل تتحمل المسئولية عن إعاقة عمل السلطة الفلسطينية على احترام وتطبيق مسئولياتها، وأنها تتحمل هذه المسئوليات إذا لم تتمكن هذه السلطة من احترامها.

وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية شكلاً متعدد الأوجه من أشكال العقاب الجماعي المفروض على سكان القطاع برمته. فهذه الإجراءات ليست موجهة ضد عدد محدود من الأشخاص لمبررات قانونية أو أمنية، بل هي تشكل القاعدة في السياسة الإسرائيلية، بينما يشكل السماح بالحركة والوصول استثناءً يتطلب ممارسته تصاريح خاصة تصدرها قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل مرة يحتاج فيها شخص أو مواد إلى التحرك خارج أو داخل قطاع غزة. ويعتبر إيقاع العقوبات الجماعية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وبخاصةً للحمايات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة، وكذلك قواعد لاهاي المتعلقة بأعراف الحرب والاحتلال[7].

وبينما تستمر إسرائيل في الادعاء بأن احتلالها لقطاع غزة قد انتهى، وبالتالي انتهت مسئوليتها عن سلامة واحتياجات سكانه الإنسانية أيضاً، منذ فك الارتباط، تشكل الممارسات الإسرائيلية وقدرة إسرائيل على إغلاق قطاع غزة بالفعالية والشدة التي يصفها هذا التقرير أدلة على زيف هذا الادعاء وعدم استناده لأية أسس قانونية أو واقعية. وبموجب هذه السيطرة ومداها وقدرة إسرائيل على فرضها باستمرار يرتقي إلى مستوى السيطرة الفعلية الكاملة، فإن حالة الاحتلال والمسئوليات التي تترافق معها مستمرة. وعليه فإن يتوجب على إسرائيل مراعاة الواجبات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على قوة الاحتلال اتجاه السكان المدنيين في الإقليم الذي تحتله، وكذلك الواجبات التي تفرضها اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية على جميع الدول والتي تشمل كافة الأراضي التي تخضع لسلطانها القضائي.

وبينما تدعي إسرائيل أن لها الحق في تقييد حرية الحركة ضد "كيان معادي" لا تسيطر عليه مثل قطاع غزة، فإن وثائق المحكمة الإسرائيلية العليا (قضية البسيوني) توضح موقف الحكومة الإسرائيلية تجاه سياسة الحصار، حيث اعتبرت إجراءات الحصار جزء من "حرب اقتصادية" ضد قطاع غزة بأكمله وأنها تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وليس أمنية من خلال سياسة العقاب الجماعي هذه، وهو ما يؤكد انتهاك الحصار للقانون الدولي، كما أكدت عليه اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويحدد التعليق معايير مهمة يمكن تلخيصها على النحو الآتي: الضمان القانوني لشغل المسكن، توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية، القدرة على تحمل الكلفة، الصلاحية للسكن، إتاحة إمكانية الحصول على السكن، السكن الملائم من الناحية الثقافية.

[4] راجع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[5] راجع المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

[6] راجع المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[7] راجع المواد (المواد 33، 49، 53، 146 و147) من اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في 12 آب (أغسطس) 1949 والمواد (51 و52) من البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف، المؤرخ في 8 يونيو 1977.

خلاصة إحصائية

تشكل المعلومات الواردة في هذا التقرير معلومات أساسية، يستطيع الباحث أو المهتم أن يرجع إلى المركز للحصول على معلومات توثيقية وافية حول كل حدث يرد في هذا التقرير. ويظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني من خلال استعراضه للمعطيات الميدانية التي تشير إلى:

- استمرار أعمال القتل خارج نطاق القضاء وتعمد القتل باستخدام قوة غير متناسبة وهجمات عشوائية.
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين، واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال البحرية الثلاثة.
- استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة، أو ما بات يعرف بالمناطق مقيدة الوصول.
- استمرار الاعتداءات الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، قرب حدود الفصل (المزارعين، صائدي العصافير، رعاة الأغنام، جامعي الحصى والحجارة والحديد الخردة والبلاستيك، جامعي الحطب)، واستمرار حرمانهم من مزاولة أعمالهم بحرية.
- استمرار استهداف التجمعات السلمية، المناهضة لفرض منطقة أمنية عازلة.
- استمرار عمليات الاعتقال التعسفي.
- استمرار الحصار والإغلاق المشدد الذي ينتهك حرية حركة البضائع والإفراد.

جدول إحصائي موجز حول الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال خلال شهر يناير 2012

عدد القتلى	**3**
عدد الجرحى	**3**
عدد الجرحى من النساء	**1**
عدد التوغلات	**4**
عدد الاعتداءات بحق الصيادين	**3**
عدد حالات الاعتقال	**12**

استخدام القوة المفرطة والمميتة

في إطار استخدامها القوة المفرطة والمميتة قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، خلال الفترة التي يتناولها التقرير، اثنين من الشبان في قطاع غزة، دون اكتراث بمبادئ القانون الدولي، ولاسيما مبدأ الضرورة العسكرية، ومبدأ التمييز والتناسب، [8]كما أعلنت المصادر الطبية عن وفاة مواطن من سكان خان يونس متأثرا بجراح أصيب بها نتيجة قصف إسرائيلي عام 2001.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

فتحت الطائرات الإسرائيلية نيران أسلحتها، عند حوالي الساعة 11:05 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2012/01/18 تجاه منطقة القطبانية الزراعية قرب حدود الفصل جنوب شرق بيت حانون في محافظة شمال غزة، ثم أطلقت المدفعية الإسرائيلية عدد من القذائف تجاه مجموعة من الشبان الذين تواجدوا في المكان نفسه، ما تسبب في قتل: **محمد شاكر أحمد أبو عودة (22 عاماً)**، على الفور، **وأحمد خالد محمد الزعانين (18 عاماً)**، متأثرا بجراحه. وتفيد التحقيقات الميدانية أن القصف المدفعي جاء متتالياً واستمر حتى الساعة 12:20 من المساء نفسه، وأن قوات الاحتلال سمحت لسيارات الإسعاف الفلسطينية التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بالوصول للمكان عند حوالي الساعة 12:35 من بعد ظهر اليوم نفسه، وذلك بعد إجراء أعمال التنسيق اللازمة، وأفادت المصادر في الإسعاف أنهم عثروا على المصابين في منطقة قريبة من حدود الفصل الشرقية، وكانت قوات الاحتلال قد توغلت بقوة مكونة من (3) آليات عسكرية في موقع الحدث نفسه عند حوالي الساعة 12:00 من ظهر الأربعاء وانسحبت بعد نحو نصف ساعة من اليوم نفسه.

أعلنت المصادر الطبية في خان يونس عند حوالي الساعة 2:00 من فجر يوم الثلاثاء الموافق 2012/01/24، عن وفاة المواطن **حامد احمد علي أبو سحلول (53 عاماً)**، متأثرا بإصابته بشظايا نتيجة قصف مدفعي إسرائيلي بتاريخ 2001/11/14، استهدف مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (مدرسة خالدية)، ما أسفر في حينه عن إلحاق أضرار مادية بالمدرسة وإصابة حامد أبو سحلول خلال مزاولته عمله في حراسة المدرسة بشظايا في الرأس تسببت بحدوث شلل تام لديه، واستمر في تلقي العلاج منذ ذلك التاريخ إلى أن تدهورت حالته الصحية بتاريخ 2012/1/20، بعد شعوره بألم شديد في الرأس فقد على أثره الوعي ونقل إلى مستشفى ناصر لتلقي العلاج، حيث تبين أنه يعاني من نزيف في الدماغ، وأدخل إلى قسم العناية المكثفة إلى أن أعلنت المصادر الطبية عن وفاته.

القصف الصاروخي والمدفعي

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي هجماتها الصاروخية والمدفعية التي تستهدف مناطق مختلفة من قطاع غزة. وتتسم هذه الهجمات بالعشوائية لجهة عدم اكتراثها بالأضرار التي تلحق بالمدنيين وممتلكاتهم بما في ذلك قصف منازل سكنية. وتتسبب في إصابة مواطنين بجروح وشظايا، وإلحاق أضرار مادية في منازل ومنشآت مدنية. كما تبث عمليات القصف حالة من الرعب والهلع في نفوس السكان المدنيين، لاسيما الأطفال والنساء منهم خاصة الهجمات الليلية. وحسب توثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (**9**) حالات قصف صاروخي ومدفعي أسفرت عن إصابة **(3)** أشخاص من بينهم سيدة واحدة، والحاق اضرار جزئية بمنزل سكني.

يستعرض التقرير حالات القصف الصاروخي والمدفعي على النحو الآتي:

- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل حدود الفصل الشرقية، قذائف مدفعية، عند حوالي الساعة 19:15 من مساء يوم الجمعة الموافق 2012/1/6، سقطتا في منطقتا أبو صفية، ومحيط جبل الكاشف، الزراعيتين، والكائنة شرقي

[8] راجع المادة 35 من البرتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف، لسنة 1977

جباليا في محافظة شمال غزة، ما تسبب في إصابة السيدة: عائشة إسماعيل أبو حميدان (47 عاماً)، بصدمة عصبية، كما بث صوت الانفجارات الخوف والرعب في نفوس السكان، وخاصة النساء والأطفال، دون وقوع أضرار.

- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة قرب حدود الفصل شمال شرق مخيم البريج، قذيفتين تجاه مجموعة من الشبان الفلسطينيين، كانوا يتواجدوا في منطقة مقبولة جنوب شرق مخيم البريج، وذلك عند حوالي الساعة 23:30 من يوم الخميس الموافق 2012/1/12، الأمر الذي أسفر عن إصابة اثنين منهم ووصفت جراحهم بالمتوسطة.
- أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة داخل حدود الفصل الشمالية، عدة قذائف مدفعية، عند حوالي الساعة 12:05 من بعد ظهر يوم الاثنين الموافق 2012/1/23، بشكل متتالي، سقطت في منطقة بورة أبو سمرة، والكائنة شمالي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة، دون وقوع إصابات أو ضرار.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية في محيط معبر بيت حانون (إيرز)، نيران أسلحتها بشكل مكثف، عند حوالي الساعة 8:30 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/1/23، تجاه محررة (ايلي سيناي) غربي المعبر، وأتبعت ذلك بإطلاقها قذيفة مدفعية سقطت في المنطقة نفسها، دون وقوع إصابات أو أضرار، ولكن بث صوت الانفجار الخوف والرعب في نفوس السكان.
- قصفت الطائرات الإسرائيلية عند حوالي الساعة 2:25 من فجر يوم الثلاثاء 2012/1/24، ارض زراعية، تقع في منطقة الزنة شرق خان يونس، ووفق المعلومات المتوفرة لدى المركز لم يسفر القصف عن وقوع أي إصابات في الأرواح.
- قصفت الطائرات الإسرائيلية عند حوالي الساعة 1:15 من فجر يوم الثلاثاء 2012/1/24، بصاروخين دفيئة زراعية، تقع في الأراضي المحررة غرب خان يونس، وتسبب القصف في إلحاق أضرار في الدفيئة، ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات في الأرواح.
- قصفت الطائرات الإسرائيلية بثلاثة صواريخ يعتقد بأنها ارتجاجية عند حوالي الساعة 12:40 من فجر اليوم الثلاثاء الموافق 2011/1/24، دفيئة زراعية تقع في أرض المواطن محمد شحدة حمدونة (45 عاماً) من سكان بيت لاهيا ومساحتها 2000 متر مربع تقع إلى الناحية الشمالية الشرقية من محطة الإرسال شمال منطقة سكنة فدعوس شمال شرق مدينة بيت لاهيا شمال القطاع، هذا ولم يسفر الحادث عن وقوع إصابات.
- قصفت طائرات الاحتلال الإسرائيلي عند حوالي الساعة 12:45 من فجر الثلاثاء الموافق 2011/1/24، بصاروخ واحد أرض زراعية تعود للمواطن سعيد سالم الداعور (50 عاماً) ومساحتها (70000 م^2) وتقع في منطقة السيفا شمال مدينة بيت لاهيا شمال القطاع، هذا ولم يبلغ أيضاً عن وقوع إصابات.
- قصفت قوات الاحتلال بقذيفة مدفعية عند حوالي الساعة 21:00 من يوم الجمعة الموافق 2012/1/27، منزل المواطن عبد الرؤوف حامد حجاج (37 عاماً)، والكائن في بيارة الحاج الشوا شرق حي الشجاعية شرق مدينة غزة، وقد تسبب القصف في إحداث فجوة في سقف المنزل المكون من طابقين ومسقوف بالباطون والمبني على مساحة 180 متراً، هذا ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

يورد التقرير مقتطفات من إفادة مشفوعة بالقسم صرّح بها للمركز، عبد الرؤوف حامد حجاج، على النحو الآتي:

أنا عبد الرؤوف حامد حجاج، أبلغ من العمر (37 عاماً)، متزوج وأسكن في منزل مكون من طبقتين مسقوف بالباطون مبنى على مساحة 180 متر مربع ويقع في بيارة الشوا شرق حي الشجاعية ، وأعمل في سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، ويسكن معي في المنزل والدتي بالإضافة إلى زوجتي وأربعة أبناء اثنين منهم من الذكور واثنين من الإناث، عند حوالي الساعة 9:00 من مساء يوم الجمعة الموافق 2012/1/27، كنا جميعا نجلس في المطبخ وكنا نتناول طعام العشاء بعدها توجهنا إلى الصالون الذي يبعد عن المطبخ باتجاه الشرق مترين فقط لمشاهدة مسلسل باب الحارة الذي نتابعه بشكل يومي، وجلسنا نشاهد المسلسل وتوجهت إلى غرفة

أخرى مجاورة لتصفح الإنترنت وعندما جلست مقابل جهاز الكمبيوتر سمعت صوت انفجار مدوي وشعرت المنزل يهتز بشكل عنيف فخرجت مسرعاً لأعرف ماذا حصل فرأيت أبنائي يقفون في الصالون بجوار حائط وكان هناك غبار شديد ورائحة دخان، عندها جمعت أبنائي وزوجتي وأخرجتهم من الشقة إلى الطابق السفلي، ورجعت إلى الطابق العلوي لأتفحص الشقة، فوجدت الكراسي البلاستيكية التي كنا جالسين عليها في المطبخ سابقً قد تحطمت وكان عليها ركام حجارة ورأيت جسم قذيفة على الأرض ونظرت إلى السقف فوجدت فتحة بحجم 50 سم، ورأيت شظايا حديد من القذيفة التي سقطت، عندها دخل المنزل الجيران للمساعدة، ولكن الحمد لله لم يصب أحد بأذى وبعد حوالي ساعة تقريباً حضرت قوات من الشرطة الفلسطينية وعاينوا مكان سقوط القذيفة .

أولاً: المنطقة المقيدة الوصول برياً:

فرض المنطقة الأمنية واستهداف التجمعات السلمية

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي فتح نيران أسلحتها تجاه المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية بشكل شبه يومي، مستهدفة كل ما يتحرك في المنطقة. وتشير التحقيقات الميدانية التي يجريها مركز الميزان أن قوات الاحتلال تستهدف كل من يقترب من المناطق الحدودية شمالاً وشرقاً، لمسافات تقدر بحوالي كيلومتر واحد على الأقل على طول 52 كم بدءًا من الحدود الشمالية لبلدة بيت لاهيا، وقرية أم النصر، والجزء الشمالي والشرقي من بلدة بيت حانون، حيث تلتف الحدود إلى شرقي القطاع، ثم الأجزاء الشرقية من بلدة جباليا وذلك في إطار محافظة شمال غزة، مرورًا بمنطقة الجديدة الشرقية، ومنطقة التركمان الشرقي، وقرية وادي غزة (جحر الديك)، شرق وجنوب شرق محافظة غزة، ثم تمر بأربع تجمعات سكنية تقع شرق محافظة دير البلح، وهي على النحو التالي: مخيم البريج، مخيم المغازي، قرية المصدر، وأخيرًا وادي السلقا، وتمر بعد ذلك بستة تجمعات سكنية أخرى شرق محافظة خانيونس هي: القرارة، وبني سهيلا، وخزاعة، وعبسان الكبيرة، وعبسان الجديدة، وأخيرًا الفخاري، وتنتهي المناطق الحدودية عند بلدة الشوكة شرق محافظة رفح.

يورد التقرير الانتهاكات ذات العلاقة بفرض منطقة أمنية عازلة في ثلاثة عناوين مختلفة وفق التسلسل الزمني للأحداث، والفئة المستهدفة كالآتي:

أولاً: استهداف التجمعات السلمية

شكل استهداف المسيرات والتجمعات السلمية وإطلاق النار على المشاركين فيها واحداً من الانتهاكات التي تتكرر بشكل شبه أسبوعي في قطاع غزة، وخاصة بعد أن أصبح التوجه إلى المناطق الحدودية، التي تحاول سلطات الاحتلال اقتطاع جزء مهم منها وتحويله إلى شريط أمني يحظر على الفلسطينيين الوصول إليه أو الاقتراب منه سلوكاً أسبوعياً منظماً. ولم تقتصر المشاركة في المسيرات السلمية على المدنيين الفلسطينيين وسكان تلك المناطق أو المزارعين الذين يملكون أراض زراعية فيها بل تجاوزهم إلى مشاركة ناشطات أجنبيات ونشطاء مجتمعيين ومؤسسات وأحزاب سياسية.

حالات استهداف التجمعات السلمية التي رصدها مركز الميزان خلال شهر يناير 2012:

- فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي– الذين ترجلوا من جيب عسكري توقف داخل الحدود– في محيط موقع الإرسال العسكري الإسرائيلي، الكائن على حدود الفصل الشمالية شمال شرق بيت حانون بمحافظة شمال غزة، نيران أسلحتهم الرشاشة، بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 12:05 من بعد ظهر يوم الثلاثاء الموافق 2012/1/17، تجاه المسيرة الأسبوعية المناهضة للمنطقة المقيد الوصول إليها، التي تنظمها المبادرة المحلية في بيت حانون، وذلك أثناء تواجدهم في المنطقة الزراعية الواقعة جوار حدود الفصل، على مسافة تقدر بحوالي 100 متراً من تلك الحدود، وتحت وطأة إطلاق النار الذي استهدفهم بشكل مباشر ابتعد المشاركون عن المكان، دون وقوع إصابات ولكن حالة من الخوف انتابت عدداً من

المتضامنين الأجانب والمشاركات في المسيرة. وهذه ليست المرة الأولى التي تستهدف فيها قوات الاحتلال المسيرة الأسبوعية المناهضة للمنطقة العازلة.

ووفقاً لما أفاد به الناشط: صابر الزعانين لباحث المركز: "فقد انطلقت المسيرة من أمام المدرسة الزراعية الثانوية كالمعتاد عند حوالي الساعة 11:15 من صباح الثلاثاء نفسه تجاه الحدود الشمالية وكنا حوالي (40) مشاركاً من بيننا (3) من المتضامنين الأجانب، وعدد من الصحفيين ونشطاء المبادرة ومناهضة المنطقة العازلة، تجاه محيط معبر بيت حانون (إيرز) شمال بيت حانون، ثم سرنا بمحاذاة الحدود- على مسافة تقدر بـ 150 متراً- جهة الشرق حتى منطقة التقاء الحدود الشمالية مع الشرقية- في المنطقة المسماة الأفوكادو- والتي تبعد عن المعبر حوالي 1800 متراً، وتوقفنا هناك قبالة موقع الإرسال العسكري الإسرائيلي الواقع شمال (أشدروت)، أمام سلك شائك وضعه الاحتلال في وقت سابق على بعد 70 متراً من حدود الفصل الشرقية الشمالية، وبعد دقائق من وقوفنا في المكان نردد الهتافات المناهضة للمنطقة العازلة، توقف أمامنا أحد جيبات الاحتلال العسكرية التي كانت تسير على طريق داخل الأراضي المحتلة- على بعد حوالي 300 متراً من مكان وجودنا- وترجل منه أربعة جنود، ثم بدءوا في إطلاق النار تجاهنا وعلى مقربة منا بشكل متقطع، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها هذا الأمر، كما أنها المرة الأولى التي نصل فيها إلى تلك المنطقة الحدودية."

- فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي- الذين ترجلوا من جيبات عسكرية توقفت داخل حدود الفصل الشمالية والشرقية لبيت حانون بمحافظة شمال غزة، نيران أسلحتهم الرشاشة، بشكل مكثف، وأطلقوا العشرات من قنابل الغاز المسيل للدموع، عند حوالي الساعة 11:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/1/24، تجاه المشاركين في المسيرة الأسبوعية المناهضة للمنطقة المقيد الوصول إليها- والتي تسميها قوات الاحتلال بالعازلة- والتي تنظمها المبادرة المحلية في بيت حانون، وذلك أثناء تواجدهم في المنطقة الزراعية الواقعة جوار حدود الفصل، على مسافة تتراوح ما بين 100- 300 متراً من تلك الحدود، وتحت وطأة إطلاق النار والقنابل الغازية الذي استهدفتهم بشكل مباشر ابتعد المشاركون عن المكان ، دون وقوع إصابات بالأعيرة النارية، ولكن معظم المشاركين أصيبوا باختناق جراء الغاز المسيل للدموع دون أن يصل أحد منهم المستشفيات، كما أن حالة من الخوف انتابت عدداً من المتضامنين الأجانب والمشاركات في المسيرة. وهذه ليست المرة الأولى التي تستهدف فيها قوات الاحتلال المسيرة الأسبوعية المناهضة للمنطقة العازلة.

ووفقاً لما أفاد به الناشط: صابر موسى صابر حسن "الزعانين" (33 عاماً)- وهو أحد القائمين على المسيرة- باحث المركز: "أن المسيرة انطلقت من أمام المدرسة الزراعية الثانوية كالمعتاد عند حوالي الساعة 10:30 من صباح الثلاثاء نفسه تجاه الحدود الشمالية بمشاركة حوالي (60) شخصاً من بينهم (5) من المتضامنين الأجانب، وعدد (10) من الصحفيين، ونشطاء المبادرة ومناهضة المنطقة العازلة، تجاه محيط معبر بيت حانون (إيرز) شمال بيت حانون، حتى وصلنا إلى مسافة تقدر بـ 100 متر، وفوجئنا بجنود الاحتلال المتمركزين في برج المراقبة الذي يقابل مكان تواجدنا يطلقون عدداً من قنابل الغاز المسيل للدموع، فابتعدنا قليلاً جهة الجنوب، وسط حالة من الفوضى، وسقوط بعض المشاركين على الأرض جراء استنشاق الغاز ما دفعنا إلى محاولة إنقاذهم وحملهم لإخلائهم من المكان، ثم سرنا بمحاذاة الشريط الحدودي- على مسافة تقدر بـ 150 متراً- جهة الشرق، حتى منطقة مكب النفايات القديم- المزبلة- حيث توقفنا هناك لدقائق هتفنا خلالها بهتافات ضد المنطقة العازلة ورفعنا أعلام فلسطين وأعلام دول أجنبية صديقة في المكان، وأثناء ذلك ترجل عدد من الجنود من أحد أبراج المراقبة المواجه للمكان وبدءوا بإطلاق النار بشكل مباشر قرب مكان تواجدنا، حيث شاهدت أثر ارتطام الأعيرة النارية في الأرض من حولنا، فتراجع الجميع نحو الجنوب، ثمّ أكملنا مسيرنا شرقاً حتى موقع الإرسال العسكري الإسرائيلي، وبعد توقفنا على مسافة تقدر بـ 200 متراً، شاهدت عدد من الجيبات العسكرية تتوقف وينزل منها الجنود راجلين ثم بدءوا يفتحون النار تجاهنا بشكل مباشر، فابتعدنا عن المكان ثم أكملنا المسير إلى الجنوب

الشرقي– حيث تلتف حدود الفصل حول بيت حانون– وتوقفنا في منطقة الشعفة – أرض الأمة الكائنة قبالة تجمع (أشدروت) الإسرائيلي، على بعد 250 متراً من حدود الفصل الشرقية، وبعد دقائق من وقوفنا في المكان مرددين الهتافات المناهضة للمنطقة العازلة، توقف أمامنا عدد كبير من جيبات الاحتلال العسكرية داخل الأراضي المحتلة، وترجل منها عدد من الجنود، ثم بدءوا في إطلاق النار وقنابل الغاز المسيل للدموع تجاه المشاركين، وبشكل كثيف، ما تسبب في إصابة كثير من المشاركين بالاختناق جراء استنشاق الغاز، وتسبب في صعوبة في التنفس لدى الجميع، وكان إطلاق النار على مقربة منا بشكل متقطع، فاتجهنا نحو الجنوب ولكن على شكل جماعات متفرقة وليس ككتلة واحدة، حتى وصلنا قبالة موقع النصب التذكاري الكائن جنوب شرق بيت حانون، وهناك فتح الجنود الراجلة– الذين شاهدناهم بالأعين المجردة ينتشرون داخل حدود الفصل– النار تجاهنا فابتعدنا عن المكان متجهين نحو الجنوب، وعلى بعد 200 متراً من حدود الفصل الشرقية، حتى وصلنا أطراف منطقة أبو صفية الكائنة شرق جباليا جنوبي شرق بيت حانون، بينما تواصل إطلاق النار من جنود الاحتلال الذين شاهدتهم يصلون إلى المكان بجيبات عسكرية، وبعد أن قطعنا مسافة تقدر بـ8000 متراً من المسير بمحاذاة الشريط الحدودي قررنا العودة والابتعاد عن المنطقة وذلك عند حوالي الساعة 13:40 من مساء الثلاثاء نفسه". وهي المرة الأولى التي يطلق فيها قنابل الغاز المسيل للدموع تجاه المسيرة، والمرة الثانية التي يصل فيها النشطاء إلى تلك المنطقة الحدودية، ويسيرون تلك المسافة الطويلة.

- فتح جنود الاحتلال الإسرائيلي المتمركزين في أبراج المراقبة المحيطة بمعبر بيت حانون (إيرز)، الكائنة على حدود الفصل الشمالية شمال بيت حانون بمحافظة شمال غزة، نيران أسلحتهم الرشاشة، بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 11:35 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/1/31، تجاه المسيرة الأسبوعية المناهضة للمنطقة المقيد الوصول إليها– المنطقة العازلة– والتي تنظمها المبادرة المحلية في بيت حانون، وذلك أثناء تواجدهم في منطقة الواد الزراعية (سويلم) الواقعة جوار حدود الفصل، على مسافة تقدر بـ 100 متراً من تلك الحدود، وتحت وطأة إطلاق النار الذي استهدفهم بشكل مباشر ابتعد المشاركون عن المكان خوفاً على حياتهم، دون وقوع إصابات ولكن حالة من الخوف انتابت عدداً من المتضامنين الأجانب والمشاركات في المسيرة– حيث شارك حوالي (70) شخصاً في المسيرة من بينهم (6) من المتضامنين الأجانب، و(10) صحفيين، ونشطاء المبادرة ومناهضة المنطقة العازلة– الجدير ذكره أن قوات الاحتلال تستهدف المسيرة الأسبوعية المناهضة للمنطقة العازلة بشكل أسبوعي.

ثانياً: استهداف المدنيين قرب حدود الفصل

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، فتح نيران أسلحتها تجاه المناطق المحاذية لحدود قطاع غزة الشرقية والشمالية، مستهدفة كل ما يتحرك في المنطقة. ووفقاً لتوثيق مركز الميزان لحقوق الإنسان فقد سجل وقوع (4) حالات استهداف للمدنيين قرب حدود الفصل الشمالية والشرقية. ويترتب على هذه الممارسة تداعيات خطيرة لجهة تهديد حياة سكان تلك المناطق والمزارعين ممن يملكون أراضي فيها، وحرمان عشرات الأسر من مصدر رزقها، واقتطاع نسبة مهمة من الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة، بالنظر إلى أن الأراضي المستهدفة كافة هي أراضي زراعية وتمثل نسبة مهمة من مجموع الأراضي المخصصة لأغراض الزراعة في قطاع غزة.

حالات استهداف المدنيين قرب حدود الفصل خلال شهر يناير من العام 2012:

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة في أبراج المراقبة المحيطة بمعبر بيت حانون(إيرز)، نيران أسلحتها الرشاشة بكثافة، عند حوالي الساعة 11:30 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/1/3، تجاه عدد من جامعي الحجارة والحديد

"الخردة" والبلاستيك والحطب، الذين تواجدوا مكان المنطقة الصناعية المدمرة "إيرز"، على بعد 450 متراً من حدود الفصل الشمالية، وذلك في محافظة شمال غزة، دون وقوع إصابات أو أضرار.

- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشمالية، نيران أسلحتها الرشاشة، بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 12:25 من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2012/1/18، تجاه عدد من المزارعين الفلسطينيين الذي تواجدوا في مزارعهم الواقعة في منطقة بورة أبو سمرة الزراعية الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– والكائنة شمال بيت لاهيا بمحافظة شمال غزة، دون وقوع إصابات أو أضرار، ولكن إطلاق النار أجبر المزارعين على مغادرة المكان دون استكمال أعمالهم.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل الشرقية، نيران أسلحتها الرشاشة، بشكل متقطع، عند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2012/1/19، ثم أتبعتها بإطلاق قذيفتين مدفعيتين، تجاه عدد من المزارعين الفلسطينيين الذي تواجدوا في مزارعهم الواقعة في مناطق الأحمر والقطبانية الزراعية الحدودية المقيد الوصول إليها والكائنة شرق وجنوب شرق بيت حانون بمحافظة شمال غزة، دون وقوع إصابات أو أضرار.
- أطلقت الطائرات الاسرائيلية صاروخاً واحداً على الأقل، عند حوالي الساعة 7:00 من صباح يوم السبت الموافق 2012/1/21، تجاه مجموعة من المواطنين، شرق مطار غزة الدولي– في المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– القريبة من حدود الفصل شرق رفح ، ولم يصب أحد، وعاودت إطلاق صاروخ ثان تجاه المكان نفسه بعد حوالي (10) دقائق، هذا ولم يبلغ عن إصابات أو أضرار في المكان.
- فتحت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على حدود الفصل، نيران أسلحتها الثقيلة بشكل مكثف، عند حوالي الساعة 09:20 من صباح يوم الخميس الموافق 2012/01/26، تجاه عدد من المزارعين في منطقة الفراحين والسناطي شرق خان يونس، وهو الأمر الذي روّع المزارعين ودفعهم إلى ترك أعمالهم ومغادرة المكان. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

ثالثاً: عمليات التوغل في المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة

واصلت قوات الاحتلال انتهاكاتها واستهدافها المنظم للسكان وممتلكاتهم والأراضي الزراعية وكل ما يتحرك في المناطق الحدودية شمال وشرق قطاع غزة. وشهدت الفترة التي يغطيها التقرير (4) حالات توغل في مناطق مختلفة من قطاع غزة، قامت خلالها آليات الاحتلال بتجريف عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية التي سبق أن جرفتها قوات الاحتلال خلال عمليات توغل سابقة، كما أن تكرار عمليات التوغل حرم مئات المزارعين من الانتفاع من أراضيهم الزراعية القريبة من الشريط الحدودي، خشية تعرضها للتجريف وضياع مجهودهم وتكبدهم خسائر جديدة.

يستعرض التقرير الانتهاكات التي وثقها مركز الميزان لحقوق الإنسان ضمن هذا السياق على النحو الآتي:

- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي معززة بالآليات العسكرية، عند حوالي الساعة 2:30 من فجر يوم الأربعاء الموافق 2012/01/4، مسافة تقدر بحوالي 300 متر، في حي الفراحين شرق بلدة عبسان الكبيرة شرقي خان يونس، وشرعت في أعمال تسوية وتجريف لأراضٍ سبق وان جرفتها قوات الاحتلال، تخلل ذلك إطلاق نار بشكل متقطع. وتحركت تلك الآليات بمحاذاة الشريط الحدودي تجاه الجنوب نحو بلدة خزاعة، وعند حوالي الساعة 10:00 صباحاً، أعادت قوات الاحتلال انتشارها إلى داخل شريط الفصل الحدودي. ولم يبلغ عن وقوع أي إصابات في الأرواح.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بقوة مكونة من (6) آليات عسكرية– ثلاث جرافات وثلاث دبابات– عند حوالي الساعة 8:05 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/1/10، في المنطقة الحدودية الواقعة شرق مقبرة الشهداء الإسلامية، شرقي

جباليا في محافظة شمال غزة، لمسافة تقدر بـ 300 متراً، وباشرت الجرافات المصاحبة للقوة بتسوية أراضٍ سبق تجريفها خلال أعوام الانتفاضة، وأخذت الآليات المتوغلة مساراً لها نحو الشمال بمحاذاة حدود الفصل، حيث اتجهت إلى منطقة أبو صفية شرقي جباليا ثم إلى منطقة الثلاجة جنوب شرق بيت حانون وانتهت عند موقع النصب التذكاري العسكري الإسرائيلي شرق بيت حانون، وفتحت نيران أسلحتها بكثافة في محيط مناطق التوغل، ما أجبر المزارعين المتواجدين في مزارعهم الكائنة في محيط المنطقة إلى تركها والهرب خوفاً على حياتهم. وانسحبت القوات المتوغلة عند حوالي الساعة 20:00 من مساء اليوم نفسه إلى داخل موقع النصب التذكاري شرق بيت حانون.

- توغلت ثلاث آليات حربية إسرائيلية، عند حوالي الساعة 12:40 من فجر يوم الثلاثاء الموافق 2012/1/10 من حدود الفصل الشرقية، لمسافة قدرت بحوالي (300 متر)، في المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– قرب بوابة المطبق شرق بلدة الشوكة في محافظة رفح، وقامت بأعمال التسوية في المنطقة، وانسحبت تلك القوات عند حوالي الساعة 2:30 من فجر اليوم نفسه دونما التبليغ عن إصابات أو أضرار في الممتلكات.
- توغلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقوة مكونة من (6) آليات عسكرية– ست جرافات ودبابتين– بشكل محدود، عند حوالي الساعة 12:30 من بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق 2012/1/18، في المناطق الزراعية المقيد الوصول إليها، الواقعة شمال منطقة بورة أبو سمرة شمالي بيت لاهيا في محافظة شمال غزة. وانطلقت القوة المتوغلة من حدود الفصل الشمالية، وتقدمت لمسافة تقدر بحوالي . 300 متراً من تلك الحدود، وسط إطلاق متقطع للنيران. وباشرت الجرافات المصاحبة للقوة بتسوية وتجريف أرضٍ سبق تجريفها في المكان، واتجهت نحو الشرق بمحاذاة الحدود، ووصلت المناطق الشمالية لقرية أم النصر البدوية، ثم المنطقة الصناعية المدمرة (إيرز)، مما دفع المزارعين الكائنة مزارعهم في محيط أماكن التوغل إلى مغادرة مزارعهم وعدم رعاية مزروعاتهم وذلك لخطورة المنطقة. وانسحبت القوة المتوغلة عند حوالي الساعة 20:00 من مساء اليوم نفسه، إلى داخل حدود الفصل في محيط معبر بيت حانون، دون وقوع إصابات أو أضرار.

ثانياً: المنطقة المقيدة الوصول لها بحرياً:

استهداف الصيادين

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتداءاتها بحق الصيادين الفلسطينيين في قطاع غزة، حيث واصلت فرض منطقة صيد تنحصر ضمن نطاق ثلاثة أميال بحرية، فتحرمهم من الوصول لأماكن الصيد الوفيرة. وتواصل تلك القوات إطلاق النار تجاههم وتجاه قواربهم، وتخرب معداتهم وشباكهم، وتواصل اعتقالهم والاستيلاء على قواربهم. وتخالف قوات الاحتلال بهذه الممارسات التزاماتها القانونية كقوة قائمة بالاحتلال في قطاع غزة، وتنتهك حقوق الصيادين في الحياة والكرامة الإنسانية والعمل.

الانتهاكات الموجهة ضد الصيادين خلال شهر يناير 2012:

- فتحت الزوارق الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة وأطلقت عدداً من القذائف، عند حوالي الساعة 6:00 من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2012/1/3، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر، شمال غرب منطقة الواحة– القريبة من حدود الفصل المائية – شمالي غرب بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.
- اعترض زورق حربي إسرائيلي، عند حوالي الساعة 17:30 من ظهر يوم السبت الموافق 2012/1/7، قارب صيد فلسطيني، بينما كان يتواجد على بعد حوالي ثلاثة أميال بحرية، في البحر قبالة الخط الفاصل بين مصر ورفح جنوب قطاع غزة، وقامت قوات الاحتلال باعتقال 4 صيادين كانوا على متنه وصادرت قارب الصيد، والمعتقلون هم: جاد عثمان فارس بكر (36 عاماً)، وشقيقه طلعت عثمان فارس بكر (47 عاماً)، ومحمود (هشام) يحيى عثمان بكر، (25 عاماً)،

وراني سامي عمر بكر، (31 عاماً) ، وجميعهم من محافظة غزة، واقتادتهم تجاه احد المواقع على الشاطئ الخاضع للسيطرة الإسرائيلية. حيث تم احتجازهم والتحقيق معهم، وعند حوالي الساعة 23:30 من مساء اليوم ذاته، أطلقت قوات الاحتلال سراحهم، عند بوابة معبر بيت حانون (إيرز)، وصادرت تلك القوات مركب الصيد، مركب الصيد، وشباك الصيد ومعدات أخرى.

- فتحت البوارج الحربية التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلية نيران أسلحتها الرشاشة، عند حوالي الساعة 21:00 من مساء يوم الاثنين الموافق 2012/1/30، تجاه مراكب الصيادين الفلسطينيين التي تواجدت في عرض البحر شمال غرب منطقة الواحة– وهي منطقة عازلة– شمالي غرب بيت لاهيا، في محافظة شمال غزة. دون أن يبلغ عن وقوع إصابات أو أضرار.

الاعتقال والحجز التعسفي

واصلت قوات الاحتلال سياسة الاعتقال التعسفي بحق الفلسطينيين من سكان قطاع غزة، سواء من خلال توغلاتها في أراضي القطاع أو من خلال مطاردة الصيادين واختطافهم من عرض البحر.أو من خلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين حيث تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم بالرغم من إصدارها التصاريح اللازمة لهم.

وفي هذا السياق اعتقلت خلال الفترة التي يغطيها التقرير (12) فلسطينياً. كما واصلت قوات الاحتلال استخدام المعابر كمصائد للفلسطينيين تستغل حاجتهم الماسة للسفر لغرض العلاج فتعتقلهم أو تبتزهم، حيث اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يتناولها التقرير مريض عند معبر بيت حانون (إيرز)، كان في حاجة ماسة لتلقي العلاج.

يستعرض التقرير حالات الاعتقال على النحو الآتي:

- اعترض زورق حربي إسرائيلي، عند حوالي الساعة 17:30 من ظهر يوم السبت الموافق 2012/1/7، قارب صيد بماتورين، بينما كان على بعد حوالي أربع أميال بحرية، في البحر قبالة الخط الفاصل بين مصر ورفح جنوب قطاع غزة، وقامت قوات الاحتلال باعتقال 4 صيادين كانوا على متنه وصادرت قارب الصيد، والمعتقلون هم: جاد عثمان فارس بكر (36 عاماً)، وشقيقه طلعت عثمان فارس بكر (47 عاماً)، ومحمود (هشام) يحيى عثمان بكر، (25 عاماً)، وراني سامي عمر بكر، (31 عاماً) ، وجميعهم من محافظة غزة، واقتادتهم تجاه احد المواقع على الشاطئ الخاضع للسيطرة الإسرائيلية. حيث تم احتجازهم والتحقيق معهم، وعند حوالي الساعة 23:30 من مساء اليوم ذاته، اطلقت قوات الاحتلال سراحهم، عند بوابة ايرز، وصادرت تلك القوات مركب الصيد، مركب الصيد، وشباك الصيد ومعدات أخرى.
- اعتقلت قوة إسرائيلية خاصة، عند حوالي الساعة 22:00 من مساء يوم الثلاثاء الموافق 2012/1/17، الشابين: أكرم حسين محمد الصوفي، البالغ من العمر (24 عاماً)، من سكان بلدة الشوكة في رفح، وإسماعيل محمود حمدان الصوفي، (22 عاماً) من سكان القرية البدوية شمال قطاع غزة، بينما كانا شرق مطار غزة الدولي– في المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– على حدود الفصل شرق رفح، واقتادتهم لجهة غير معلومة وفق ما أفاد به ذويهم.

- اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي، عند حوالي الساعة 20:30 مساء يوم الأربعاء الموافق 2012/1/18 ثلاث شبان بينهم طفل، من بلدة الشوكة شرق رفح، وهم الطفل عبد ربه سليمان عبد ربه أبو سنيمة، البالغ من العمر (17 عاماً)، وصلاح موسى جدوع الصوفي، البالغ من العمر (18 عاماً) وكلاهما من سكان حي النهضة في بلدة الشوكة الوسطى شرق رفح، ورامي فريد محمد أبو طعيمة، البالغ من العمر (19 عاماً)، وهو من سكان حي السلام في رفح، ووفق افادة ذويهم انقطع الاتصال بهم منذ ساعات مساء اليوم سابق الذكر، وتبين لاحقاً بعد تبليغ الصليب الأحمر بأنهم معتقلين في

سجن عسقلان (المجدل)، وتفيد المعلومات بأن الاعتقال جرى من المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– على حدود الفصل شرق رفح.

- اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي المتمركزة على معبر بيت حانون (إيرز)، الجريح: بسام شعبان فؤاد ريحان (24 عاماً)، عند حوالي الساعة 11:00 من صباح يوم الخميس الموافق 2012/1/19، أثناء ذهابه للعلاج في مستشفى الميزان بالخليل. وتفيد التحقيقات الميدانية أن ريحان من سكان منطقة النزلة بجباليا في محافظة شمال غزة، وأصيب خلال الانتفاضة ثلاث مرات، وأجريت له عدة عمليات، في إحداها استبدلت بعض أمعائه بأمعاء بلاستيكية، وحصل على تحويلة للعلاج في مستشفى الميزان من قصور في أعصاب الساق اليسرى، حيث وصل معبر بيت حانون عند حوالي الساعة 10:00 من صباح الخميس نفسه، وبعد طلب المخابرات الإسرائيلية مقابلته، تلقى والده اتصال من المخابرات عند حوالي الساعة 12:00 من منتصف اليوم يفيد بأن بسام معتقل لديهم في معتقل المجدل.
- اعتقلت قوة إسرائيلية خاصة، عند حوالي الساعة 20:30 من يوم الأحد الموافق 2012/1/29، الشابين: حجاج يوسف احميد الصوفي (21 عاماً)، وأحمد حسين عوض أبو عاذرة (20 عاماً) من سكان بلدة الشوكة شرق رفح ، بينما كانا – في المنطقة الحدودية المقيد الوصول إليها– المسماة بالمنطقة العازلة– شرق مطار غزة الدولي على حدود الفصل شرق رفح، واقتادتهم لجهة غير معلومة، ووفق ما أفاد به ذوو المعتقل الصوفي بأن شخص اتصل عند حوالي الساعة 8:00 من صباح يوم الاثنين الموافق 2012/1/30 على هاتف أحمد عياش الصوفي ابن عم حجاج، وأبلغه بأن حجاج الصوفي وأحمد أبو عاذرة معتقلين لدى المخابرات الإسرائيلية في سجن المجدل.

الحركة على المعابر

واصلت قوات الاحتلال فرض حصارها المشدد على قطاع غزة للعام الرابع على التوالي، وبالرغم من إعلانها المتكرر عن تخفيف إجراءات الحصار المفروض على قطاع غزة في محاولة لاحتواء ردود الفعل الدولية الغاضبة عقب الهجوم الدموي الذي شنته تلك القوات على أسطول الحرية، إلا أن التخفيف المعلن لم تكن له آثار فعالة لجهة إعادة الحياة للاقتصاد المحلي. وتواصل فرض القيود على حركة البضائع والأفراد. حيث سمحت قوات الاحتلال بفتح عدد من المعابر جزئياً ولساعات معدودات خلال اليوم، سمحت خلالها بمرور بضائع وسلع إلى قطاع غزة وتصدير كميات قليلة من الزهور والتوت الأرضي. بينما واصلت قوات الاحتلال إغلاق عدد من المعابر بشكل كلي . ويورد التقرير موجز لعمل المعابر خلال شهر يناير2012، كالآتي:

معبر بيت حانون (إيرز)[9]:

أغلقت قوات الاحتلال المعبر بشكل كلي مدة (**4**) أيام، على مدار الشهر بسبب إجازة يوم السبت. فيما استمر بشكل عام منع تلك القوات للعمال وأهالي المعتقلين– الزيارات– من الدخول منذ سنوات، في حين أنها تفرض قيوداً مشددة على عملية دخول المرضى ومرافقيهم، وتستدعي بعضهم لمقابلة جهاز المخابرات، وتمنع عدد منهم من اجتياز المعبر، كذلك على المرضى أصحاب الحالات الحرجة والذين يتوجب نقلهم للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية بواسطة سيارات إسعاف. كما تمارس إجراءات شديدة على مجمل الذين يجتازون المعبر من الموظفين العرب والأجانب في المؤسسات الدولية، والصحفيين الأجانب، وموظفي البعثات الدبلوماسية والسفارات، وحملة تصاريح (VIP)، وفلسطينيي ال 48 الذين يزورون أقارب لهم في القطاع، كذلك المسافرين إلى معبر جسر الكرامة (اللنبي) للوصول إلى المملكة الأردنية. الأمر الذي يؤثر على عملية دخولهم بشكل سلس. مع أن المعبر يظل مفتوحاً بشكله الجزئي هذا، وعند الإغلاق فإنه يغلق بشكل كلي سواء في إجازة يوم السبت، أو لأسباب أخرى. ووجب التنويه إلى أن العدد المسموح لهم بالدخول يتفاوت بشكل أسبوعي، وأن عملية إصدار التصاريح اللازمة للمسافرين تلاقي عديد العقبات.

حصيلة من اجتازوا معبر بيت حانون ايرز في شهر يناير/كانون الثاني/2012

دخل ما عدده (766) مريضاً، وعدد (755) من المرافقين لهم، وسمحت بدخول عدد (52) سيارة إسعاف نقل مرضى للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية. وما عدده (548) من موظفي المنظمات الدولية الأجانب. وما عدده (93) من موظفي السلك الدبلوماسي "السفارات". وما عدده (40) من الصحفيين. وما عدده (2318) من كبار رجال الأعمال ((BMC)) والتجار الفلسطينيين. وما عدده (413) من فلسطينيي الأراضي المحتلة في العام 1948، الذين كانوا في زيارة لأقارب لهم في القطاع. وما عدده (5) من المسافرين إلى جسر الأردن "معبر الكرامة"، وعدد (17) من حملة بطاقات "VIP".

[9] يقع شمال غرب مدينة بيت حانون شمال قطاع غزة، وهو معبر شامل، يحتوي على معبر للمسافرين، والعمال، والممر الآمن، والبضائع، الشاحنات، أغلقته قوات الاحتلال بتاريخ 2000/10/9، حتى لحظة إعداد التقرير، حيث يقتصر استخدامه على مرور البعثات الدبلوماسية، والوفود الأجنبية، والمرضى والحالات الإنسانية، وعدد من التجار من قطاع غزة.

جدول يوضح عمل معبر بيت حانون (ايرز) خلال شهر يناير من العام 2012

الشهر	أيام العمل	مرضى	مرافقون	إسعافات للمستشفيات الإسرائيلية	موظفو منظمات دولية	موظفو القنصليات والسفارات	صحفيون	تجار ورجال أعمال	فلسطينيو ال48	حملة تصاريح ال VIP	المسافرون إلى جسر الكرامة (اللنبي)	المجموع الكلي لمجتازي المعبر
يناير 2012	27	766	755	52	548	93	40	2318	413	17	5	5007

معبر المنطار (كارني)[10]:

استمراراً في تكريس الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وعرقلة حركة البضائع والسكان من وإلى قطاع غزة، وفي الوقت نفسه في خطوة نحو الفصل النهائي بين الضفة والقطاع على صعيد التجارة البينية. أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلية عن نيتها تدمير وإزالة معبر المنطار (كارني) ومنشآته كافة، حيث شرعت قوات الاحتلال في نسف وتفجير وتجريف منشآت المعبر منذ صباح الاثنين الموافق 2012/01/02، وتأتي هذه الخطوة لتجهز على أحد أهم المعابر الاقتصادية، التي كانت تزود قطاع غزة بحاجاته من السلع والبضائع وفي الوقت نفسه كان يصدر المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم.

والجدير ذكره أن قوات الاحتلال عمدت إلى عرقلة وتعطيل العمل في معبر المنطار (كارني) منذ الأيام الأولى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، حيث أغلق المعبر بتاريخ 2000/10/9 ومنذ ذلك التاريخ قلص عمل المعبر ليقتصر على ساعات محدودة خلال اليوم الواحد، وكانت عمليات الإغلاق الكلي تتكرر أكثر من مرة خلال الأسبوع الواحد. وفي عام 2007 أعلنت سلطات الاحتلال بتاريخ 2007/03/21 إغلاق المعبر إغلاقاً كلياً وحتى إشعار آخر، ومن ثم عادت لتشغيله جزئياً لتعلن بتاريخ 2011/3/2 إغلاقه نهائياً وحتى إعلان سلطات الاحتلال نيتها إزالته لم يعد للعمل.

معبر رفح[11]:

[10] وهو المعبر التجاري الرئيس لقطاع غزة، ويمثل شريان الحياة بالنسبة لسكان القطاع، ويقع شرق مدينة غزة، ومنذ **2000/10/9**، أول إغلاق للمعبر في بداية انتفاضة الأقصى، لم يعد المعبر للعمل بطاقته الكاملة، بل بقي عمله جزئياً، بالإضافة للاغلاقات المتكررة التي تعرض لها المعبر، والإعاقات المتكررة خلال أيام العمل، كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اتخذته وسيلة للضغط على سكان قطاع غزة ضمن سياسة العقاب الجماعي التي اتبعتها وكان من ابرز أشكالها الحصار والإغلاق المشدد لمعابر القطاع.

واصلت السلطات المصرية فتح معبر رفح في الاتجاهين لكافة الحالات الإنسانية من مرضى وحاملي الإقامات خلال الفترة التي يتناولها التقرير، فيما قررت إغلاق معبر رفح يوم الجمعة من كل أسبوع كإجازة أسبوعية رسمية.

قررت إدارة المعابر والموانئ المصرية فتح المعبر بشكل كامل ابتداءً من صباح السبت الموافق 2011/5/28 لسفر المواطنين من قطاع غزة، حيث سيسمح لمن هم أقل من (18 عاماً) والأكبر من (40 عاماً) بالمرور دون تأشيرة أو تنسيق لدخول الأراضي المصرية، وأما للفئة العمرية بين (18- 40 عاماً) سيسمح بمغادرتهم بسبب إما طلبة أو مرضى أو تنسيق مسبق مع المصريين، ويستمر بدخول المواطنين من كافة الأعمار ممن يحملون فيزا أو تأشيرة لأي مكان في العالم.

سمحت ادارة الموانئ المصرية بفتح معبر رفح (**23**) يوماً خلال الفترة التي يغطيها التقرير من العام 2012. وتمكن خلال هذه الفترة مغادرة (**17405**) من المرضى والطلبة وحملة الاقامات وأعضاء الوفود الطبية والصحفية التي قدمت لقطاع غزة من مغادرة القطاع. كما تمكن (**15726**) من مرضى ومرافقيهم من الدخول إلى قطاع غزة، فيما بلغ عدد المرجعين (**752**) مسافر من الذين منعوا من مغادرة القطاع.

جدول يوضح عمل معبر رفح خلال شهر يناير من العام 2012

الشهر	عدد أيام الإغلاق	عدد أيام العمل	عدد المغادرين	عدد القادمين	مرجعين
يناير	8	23	17405	15726	752

معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)[12]:

سمحت قوات الاحتلال بفتح معبر كرم أبو سالم جزئياً لعدة ساعات يومياً على مدى (**22**) يوماً سمحت خلالها بدخول (**3465**) شاحنة محملة بأنواع مختلفة من البضائع بين مواد غذائية أساسية ومتنوعة، وطبية، وأنواع من المواد المختلفة الاستخدام، والمساعدات الإنسانية. وسمحت قوات الاحتلال بدخول (**142**) شاحنة محملة بغاز طهي تحمل (**279284** طن). و(**0**) شاحنة محملة بالسولار الصناعي تحمل (**0** لتر)، و(**1**) محملة بالبنزين تحمل (**35000** لتر). و(**11**) شاحنات محملة بالسولار العادي تحمل (**379900** لتر)، (**0**) محملة بالكاز الأبيض تحمل (**0** لتر)

---

[11] *يربط بين الأراضي الفلسطينية ومصر، وينقسم إلى قسمين: الأول خاص بعبور المسافرين، والثاني خاص بالبضائع التجارية.أما فيما يتعلق بالقسم التجاري من المعبر، فقد تم إغلاقه نهائيًا منذ بداية الانتفاضة، فيما تكرر الإغلاق الشامل للمعبر،واستمر في عمله بشكل جزئي منذ* ***2000/10/9.***

[12] وهو معبر تجاري، يقع جنوب شرق مدينة رفح، تم بدء العمل فيه بشكل فعلي بتاريخ **2006/3/22**، واقتصر عمل المعبر على إدخال المساعدات المقدمة من الجانب المصري إلى قطاع غزة، وتطور العمل في هذا المعبر لاحقاً، حيث بدأت عمليات نقل البضائع التجارية إلى قطاع غزة من خلاله، ويخضع هذا المعبر للقيود الإسرائيلية، حيث بقي عمله جزئياً، بالإضافة للإغلاقات المتكررة التي تعرض لها المعبر، والإعاقات المتكررة خلال أيام العمل، كما أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اتخذته وسيلة للضغط على سكان قطاع غزة ضمن سياسة العقاب الجماعي التي اتبعتها وكان من ابرز أشكالها الحصار والإغلاق المشدد لمعابر القطاع.

جدول يوضح حركة الواردات على معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم)، خلال شهر يناير العام 2012

الشهر	بضائع تجارية ومساعدات متنوعة	غاز الطهي		سولار صناعي		بنزين		سولار عادي		كاز أبيض		صادرات
	عدد الشاحنات	عدد الشاحنات	الكمية بالطن	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات	الكمية بالتر	عدد الشاحنات
يناير	3465	142	279284	0	0	1	35000	11	379900	0	0	81

السيارات الحديثة: تم دخول عدد (181) سيارة حديثة مستوردة إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم خلال الشهر

قطاع المساعدات: سمحت قوات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدخول (1108) شاحنة كمساعدات مصنفة كالتالي:

	وكالة الغوث	الغذاء العالمي	الصليب الأحمر	الجمعية الإسلامية	U N D B	وزارة الصحة	القنصلية الفرنسية	المركز الفرنسي	الاغاثة الإسلامية	الجمعية الكاثولوكية	اليونسيف
عدد الشاحنات	994	87	7	1	2	1	2		9	2	1

أما بالنسبة لقطاع التصدير: فقد سمحت قوات الاحتلال بتصدير (81) شاحنة، موزعة كالتالي: السماح بتصدير (50) شاحنة توت أرضي تحمل (172458 كغم)، وتصدير (12) شاحنة زهور تحمل (1025977زهرة)، وتصدير (5) شاحنة بندورة شيري تحمل (29373 كغم)، وتصدير (3) شاحنة فلفل حلو تحمل (12000 كغم)، وتصدير (1) شاحنة من الأثاث المنزلي تحمل (17 مشطاح)

جدول يبن حركة الصادرات على معبر كرم أبو سالم (كيرم شالوم) ، خلال شهر يناير العام 2012

	توت أرضي		زهور		بندورة شيري		فلفل حلو		أثاث منزلي	
التاريخ	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية زهرة	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية كيلو	شاحنة	الكمية مشطاح
يناير	50	172458	12	1025977	5	29373	3	12000	1	17

الخاتمة

يظهر التقرير استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في قطاع غزة؛ من خلال استمرار أعمال القتل وإطلاق النار دون تمييز وتعمد استهداف المدنيين؛ واستمرار الاعتداءات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمانهم من الصيد من خلال منعهم من تجاوز الأميال الثلاثة، بما في ذلك اعتقالهم والاستيلاء على مراكبهم. كما يظهر استمرار الممارسات الهادفة إلى فرض منطقة أمنية عازلة، أعلنت قوات الاحتلال أنها تبلغ 300 متراً على امتداد حدود القطاع فيما وصلت إلى أكثر منكيلومتر داخل القطاع على أرض الواقع؛ وتعمد فتح سد وادي غزة وترك المياه تندفع نحو القطاع دون تحذير مسبق؛ وتكرار استهداف التجمعات السلمية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان يجدد استنكاره استمرار وتصاعد الانتهاكات الإسرائيلية الموجهة ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة واستمرار القيود التي تفرضها على السكان في إطار الحصار الشامل الذييننتهك القانون الدولي. كما يجدد استنكاره للانتهاكات الموجهة ضد الصيادين؛ واستمرار حرمان المرضى من حقهم في الوصول إلى المستشفيات وتلقي العلاج والرعاية الصحية المناسبة؛ ومواصلة الاعتقالات التعسفية والاستهداف المتعمدوالمنظم لعمال جمع الحصى والركام، الذين دفعهم الفقر إلى البحث عن وسائل خطيرة للحصول على مصدر للرزق. ويشدد مركز الميزان على أن استمرار الحصار يشكل مساساً جوهرياً بجملة حقوق الإنسان بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة، ويلعب دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الإنسانية، حيث تتفاقم المشكلات الاجتماعية وتتدهور مستويات المعيشة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر في صفوف السكان.

مركز الميزان يرى في مضي قوات الاحتلال الإسرائيلية قدماً في انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان انعكاساً طبيعياً لعجز المجتمع الدولي عن القيام بواجباته القانونية والأخلاقية تجاه المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي قطاع غزة على وجه الخصوص. وأن عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ خطوات فاعلة شجع – ولم يزل– تلك القوات على مواصلة انتهاكاتها.

ويطالب مركز الميزان المجتمع الدولي بالتحرك الفوري والفعال لوقف الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وضمان مرور المواد الضرورية لإعادة الإعمار، والأغذية والأدوية والملابس والوقود، والسماح بحرية الحركة لسكان القطاع. ومركز الميزان يؤكد على أن العقوبات الجماعية الإسرائيلية تتسبب بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وتشكل مخالفات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني ويرقى الحصار وجملة الممارسات الأخرى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.

كما يجدد مركز الميزان مطالبته المجتمع الدولي بالتحرك العاجل والفاعل لوقف انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل على تطبيق العدالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وملاحقة كل من ارتكبوا أو أمروا بارتكاب هذه الانتهاكات وتقديمهم للعدالة.

والمركز يشدد على ضرورة إنهاء حالة الإفلات من العقاب التي ميزت سلوك المجتمع الدولي تجاه انتهاكات حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

انتهى